الأمم المتحدة

A/S

Distr.
GENERAL

A/39/514
S/16755
21 September 1984
ARABIC
ORIGINAL:ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٣١ من جدول الأعمال
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

مجلس الأمن
السنة التاسعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير الى وثيقة الجمعية العامة/مجلس الأمن A/39/487 - S/16741 المؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، المتضمنة نص الاعلان المتعلق بجنوب افريقيا الصادر عن وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والمعتمد في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

وقد أرفق طيه نص رد حكومة جنوب افريقيا، المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، على الاعلان المذكور أعلاه.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ٣١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورت فون شيرند ينغ
السفير
الممثل الدائم

../..

مرفـــــق

رد حكومة جنوب افريقيا المؤرخ في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ على الاعلان المتعلق بجنوب افريقيـــا الصادر عن وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي المعتمد بتاريـــخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤

١ - ان حكومة جنوب افريقيا تعترض على لهجة ومضمون اعلان وزراء خارجية الاتحـــاد الاقتصادي الأوروبي المؤرخ في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ . وان الأحداث في جنوب افريقيا بما فيها انتخاب الممثلين من الملونين والهنود الذي جرى مؤخرا في جنوب افريقيا ، هـــي بوضوح مسألة داخلية وليست ، لذلك ، بحال من الأحوال من شأن الدول العشر أو أيـــة سلطة خارجية أخرى . ان اعلان وزراء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي يشكل تدخلا غير معقول ولا مقبول في الشؤون الداخلية لجمهورية جنوب افريقيا . فما من حكومة من الحكومات المعنية تتسامح في مثل هذا التدخل من جانب جهة خارجية في شؤونها الداخلية .

٢ - ان التدخل غير المسوّغ ، أشد خطورة هذه المرة ، بسبب الجهل الواضح بالحقائق ذات الصلة الذي يكشفه الاعلان .

٣ - لقد أعطي الملونون والهنود في جنوب افريقيا فرصة للمشاركة في الانتخابات بموجـب أحكام الدستور الجديد . وهم لم يكرهوا على فعل ذلك ، لكنهم مكنوا من انتخاب ممثلـين الى برلمان جنوب افريقيا .

٤ - ومما يؤسف له كانت هناك عناصر غير مستعدة لأن تترك العملية الديمقراطية تسير دونما اعاقة . وقد أدت أعمال هذه العناصر التخويفية والعنيفة الى خسائر في الأرواح وأضـــرار كبيرة في الممتلكات الخاصة والعامة .

٥ - ولم يكن أمام الحكومة من خيار سوى التدخل عن طريق اجراء وقائي لحمايـــة أرواح مواطنيها وممتلكاتهم .

٦ - ان النظام القضائي في جنوب افريقيا يقوم بصورة سليمة على حكم القانون مثل النظـــام القضائي في أي من الدول العشر ، وان حكومة جنوب افريقيا معنية كأية دولة متمدنة أخـــرى بالقيم الانسانية الأساسية والحريات وبالكرامة والعدالة للجميع . وقد كان هذا بالذات سببا في انها لم تستطع أن تترك الاضرار بالممتلكات وتوجيه التهديد للأرواح يستمر دون ايقافـــه عند حد . وكان طبيعيا واجب التدخل لكفالة الأمن لمواطنيها وحماية أرواحهم وممتلكاتهم .

٧ — وتلاحظ حكومة جنوب افريقيا مع القلق أن اعلان الدول العشر لم يعرب في أى من أجزائه عن الأسف للخسائر بالأرواح والأضرار التي لحقت بالممتلكات من جراء العنف.

٨ — ان حكومة جنوب افريقيا ترفض القول بأن السود في جنوب افريقيا قد أبعدوا عمدا عن الحياة السياسية لجنوب افريقيا وحرموا من الوسائل السياسية السلمية التي يعربون من خلالها عن مظالمهم . وسواء أحب العالم أم لم يحب ، وقع اختيار نسبة مئوية كبيرة من الأهالي السود في جنوب افريقيا على الاستقلال السياسي منذ سنوات خلت . وليس مهما أن ترفض الدول العشر أو يرفض العالم بأسره الاعتراف بهذا العمل الذى هو تقرير للمصير. ولكن المهم هو أن الملايين من الشعب الأسود قد مارسوا خيارا سياسيا بمشيئتهم الحرة ودون أى ايحاء بالاكراه من جانب حكومة جنوب افريقيا .

٩ — وعلى الدول العشر أيضا أن تعلم بقيام اللجنة الوزارية الخاصة التي شكلها رئيس الوزراء في العام الماضي للتحقيق في التقدم الدستورى للسكان السود الذين يعيشون خارج الدول المستقلة والقومية . وان ولاية هذه اللجنة والهدف الذى أقامت حكومة جنوب افريقيا اللجنة بصدده قد جرى تفسيرهما علنا بصورة كاملة . وتود الحكومة أن ترجع الدول العشر الى البيان الذى أدلي به في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٤ عندما رفض ممثل جنوب افريقيا مقدما مشروع قرار كان قيد المناقشة في المجلس وقد قام رئيس دولة جمهورية جنوب افريقيا بتبيان سياسة الحكومة بوضوح في خطابين طنينين في ١٤ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ . ففي ١٤ أيلول/سبتمبر كرر رئيس الدولة القول بأن وضع المجتمعات السوداء التي تعيش خارج الدول المستقلة والقومية يلقى الاهتمام العاجل لدى اللجنة الوزارية الخاصة ، وان المشاورات مستمرة على أوسع نطاق ممكن . وان قدرا كبيرا من العمل قد أنجز ومازال ينجز لا يجاد آليات سياسية مناسبة تكون مقبولة لدى هذه الجماعات وملبية لمصالحها .

١٠ — وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، أعلن رئيس الدولة مرة ثانية عن التزامه بايجاد تدبير دستورى مناسب للسود في جنوب افريقيا . وقد قال في البرلمان :

" ان مشاركة السود ، من الناحية السياسية ، تتطلب هياكل وعمليات غير تلك التي يوفرها هذا الدستور . لذلك فاننا نعترف بأن الدستور الذى أوجد بموجبه هذا البرلمان ... لا يقدم أحكاما تلبي التنوع الذى يتميز به سكان جنوب افريقيا . كما يجب أن يحصل المزيد من التوسع في المشاركة السياسية الديمقراطية فيما بين مجتمعاتنا السوداء في جنوب افريقيا لكفالة تقدمهم وتحقيق مستلزمات العدالة .

وسوف تواصل حكومتي العمل ، على أساس المشاورات والمفاوضات ، على ايجاد اطار يمكن أن يتحقق فيه التعاون مع الدول السوداء ، المستقلة منها والمتمتعة بالحكم الذاتي على حد سواء . وفوق ذلك ، لا بد من ايجاد الوسائل لتمكين المجتمعات السوداء خارج الدول المستقلة والمتمتعة بالحكم الذاتي من المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية في المسائل التي تمس مصالحها . وهكذا فان علينا أن نواصل البناء فوق الأسس التي وضعناها بانشاء السلطات المحلية السوداء " .

١١ - ان الزعم الذى ورد في الاعلان بأنه لم يحرز تقدم في وضع ترتيبات دستورية تشرك جميع أهالي جنوب افريقيا في العملية السياسية ، والزعم بأن السود قد " قد أبعدوا عمدا " عن الحياة السياسية في جنوب افريقيا ، تزييف للحقيقة ويكشف عن فهم خاطئ تماما لما سبق أن تم انجازه في جنوب افريقيا وفهم خاطئ للآليات التي تم تحريكها لاحداث تحقيق للآمال المعقودة لجميع شعوب جنوب افريقيا .

١٢ - ان رأى حكومة جنوب افريقيا المدروس هو أن أهالي جنوب افريقيا بأنفسهم ، من سود وبيض وملونين وآسيويين ، هم خير من يقرر مافيه مصلحتهم وكيف يمكن ضمان حقوقهم السياسية وغيرها من الحقوق ضمانا كافيا . وليس لأولئك الذين يسكنون بأمان على بعد آلاف الأميال ولا الذين لا يتحملون المسؤولية عن عواقب أعمالهم وعواقب السياسات التي يطالبون جنوب افريقيا بها ، بأن يقرروا كيف ينبغي لأهالي جنوب افريقيا بأن يعملوا على تأمين مصالحهم .

١٣ - ان حكومة جنوب افريقيا ستستمر على النهج الذى أختطته لنفسها وهو تعزيز التغيير المنظم المتدرج لصالح جميع شعوب البلد .

ادارة الخارجية
٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤

- - - - -